بيان سعادة السيد Danilo Medina، رئيس الجمهورية الدومينيكية

علي القول بأنه يشرفني أن أتمكن من المشاركة في الدورة الثانية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المنعقدة اليوم في مدينة روما التاريخية.

وأود التقدم بالشكر للرئيس أنغبو على دعوتي لحضور هذا الحدث معكم وإلقاء كلمة حول السياسات الزراعية قيد الإعداد حالياً في الجمهورية الدومينيكية.

غير أني أود، قبل بدء الحديث عن الطريقة التي ندعم بها المناطق الريفية، أن أوضّح السبب الكامن وراء هذا الدعم.

دعوني أخبركم عن أمر تعرفونه من دون شك، إلا أنه يتوجب التذكير به لأنه يعبّر عن واقع ينطلق منه العديد من بلدان أمريكا اللاتينية. من المؤكد أن قاراتنا لا تزال تعاني من مستويات عالية من انعدام المساواة، الأمر الذي يهدد ما تم إحرازه من تقدم حتى الآن.

وبالنسبة لمن يولد في بلادنا، هنالك فرق كبير بين الولادة كذكر أو كأنثى، أو الولادة في المدينة بدلاً من المناطق الريفية. وهنالك فرق بين الولادة في عاصمة أحد بلداننا بدلاً من أريافها.

في عام 2012، كانت الحياة في المناطق الريفية من الجمهورية الدومينيكية تعني ضرورة التأقلم مع معدلات فقر أعلى بكثير مما يتعرض له سكان المدن.

وخلال زياراتي العديدة لبلدان مختلفة قبل أن أصبح رئيساً للبلاد، سنحت لي فرصة معاينة الفجوة الهائلة التي تفصل بين رفاهية حياة سكان المدن من جهة وحياة سكان المناطق الريفية القائمة على اقتصادات الكفاف من جهة أخرى. والواقع الذي أحاول وصفه الآن لا يقتصر على بلادي فقط، بل يشمل أغلب بلدان المنطقة، ولا سيما في أمريكا الوسطى والكاريبي.

وفي هذه البلدان، لا تنجح السياسات العامة في الوصول مطلقاً إلى المناطق الريفية. وكان على كل بلد أن يواجه صعوباته بصورة إفرادية، وأن يصلي كي لا تقضي موجات الجفاف أو الأمطار خلال ذلك العام على ما تم تحقيقه من منافع، أو أن تؤدي إلى إتلاف المحصول.

وخلال زياراتي لتلك البلدات الصغيرة، غالباً ما قيل لي: لقد أتيت الآن لأنك تريد الحصول على أصواتنا في الانتخابات، ولكنك لن تعود مطلقاً إلى هذا المكان إن أصبحت رئيساً للبلاد. عندئذ قررت تغيير ذلك الواقع، لأنها الطريقة الوحيدة لإحداث تغييرات مستدامة. وقد قطعت على نفسي عهداً بالذهاب إلى المناطق الريفية وبإيجاد الحلول لردم الهوة بين المنتجين والتنمية، وقد بات هذا الأمر أحد أولوياتنا.

وكانت تلك نقطة انطلاق العديد من المبادرات التي سمحت لنا اليوم بتحويل القطاع الزراعي في بلادنا. ومن المؤكد أن الحل الوحيد الممكن في أمريكا اللاتينية للقضاء على الجوع والفقر الريفيين يكمن في إعادة إحياء قطاع الزراعة والثروة الحيوانية من خلال دعم أشد السكان ضعفاً، وضمان انخراطهم في سلاسل القيم الغذائية والزراعية. ولا يمكن إنقاذ هذه الأسر الريفية من براثن الفقر والضعف إلا انطلاقاً من من صغار المزراعين ومن مبدأ السيادة الغذائية، ومن خلال دعم كل مجتمع محلي صغير وتحسين إنتاجه، لنحمي في الوقت نفسه التوازن الاقتصادي لبلداننا ونحد من اعتمادنا على الواردات الأجنبية.

يحمل هذا الاجتماع عنوان الابتكار الريفي وريادة الأعمال. وهذا عنواننا. وأود التأكيد على أنه في بلدان مثل الجمهورية الدومينيكية، لا تقترن العمليات والنماذج الابتكارية بالضرورة بالتنمية التكنولوجية المكلفة. بل يمكن للابتكار الكفيل بتحسين الظروف المعيشية للسكان أن يحصل من خلال أنشطة يمكن للحكومات والمجتمعات المحلية الاضطلاع بها عبر الإجراءات الهادفة إلى الحد من الفقر وانعدام المساواة. في حالتنا، طورنا نموذجاً من خلال مبادرة خاصة أطلقنا عليها اسم الزيارات المفاجئة: من دون بيروقراطية معقدة، وبالاستجابة لاحتياجات منتجينا، مع السعي في الوقت ذاته لتحقيق الأهداف الإنمائية التي نطمح إليها.

كل يوم أحد، وبصحبة مجموعة صغيرة من الموظفين، نجول البلاد ونزور أماكن لم يسبق لرئيس أن زارها. وبلقائنا هؤلاء المنتجين فإننا نصغي لأفكارهم ونقدّم لهم ما يحتاجونه من دعم لإطلاق مشاريعهم.

ومنذ استهلال هذه المبادرة في عام 2012، أتممنا 237 زيارة مفاجئة كل أيام الأحد. واستطعنا بهذه الطريقة إطلاق ما يزيد عن 870 1 مشروع إنتاجي. ومن الهام التنويه هنا بأني لا أتحدث عن الدعم فقط، فجهودنا ترمي إلى تطوير الرابطات، وإرساء الشراكات، وتعزيز التعاونيات، وتشجيع ريادة الأعمال الريفية.

وبعبارة أخرى، أعني بكلامي الجهود المستدامة الكفيلة بجلب المنافع على المجتمع بأكمله بما يزيد عن 000 1 فكرة جديدة لريادة الأعمال تُحدث تغييرات جذرية في اقتصادنا. ويستند هذا الاقتصاد على الوصول إلى الائتمان بشروط لم يسبق أن توفرت في بلادنا، وسهولة عمليات الدفع، وأدنى معدلات الفائدة نشهدها تاريخياً، علاوة على محاولة الاستفادة من كل وحدة إنتاجية. وقد صاحبنا ذلك بالمساعدة التقنية والمتابعة الميدانية، واستثمرنا في البنى الأساسية الريفية لضمان استدامة المشروعات وتنميتها. بالإضافة إلى ذلك، أنشأنا برنامجاً ضخماً لملكية الأراضي. وقد أصدرنا ما يزيد عن 000 50 سند ملكية يجعل من صغار المنتجين المالكين الرسميين لقطع الأرض التي ثابروا على زراعتها لأكثر من 50 عاماً بغياب أي طابع قانوني.

ويمثّل مشروع الزيارات المفاجئة إحدى الطرق التي نسعى من خلالها إلى الحد من انعدام المساواة، وزيادة إنتاج الأغذية، وخلق فرص العمل، ومكافحة الفقر. وينسجم هذا النموذج بشكل تام مع مبادرات أخرى مثل برنامج التنمية الريفية المنتجة الذي يشترك الصندوق في تمويله مع الحكومة الدومينيكية. وقد ساعدت نتائج الشراكة بين القطاعين العام والخاص على إذكاء جهود التعاون بين الجهات متعددة الأطراف، وقد بدأت الجمهورية الدومينيكية بالفعل في رؤية النتائج المتحققة في ما يصل إلى 78 مجتمعاً ريفياً عبر البلاد.

وقد شهدنا نشوء العشرات من فرص العمل المتصلة بالقطاع الزراعي. ورافق هذا السعي انخراط عشرات آلاف المنتجين وآلاف النساء والشباب في هذا المجال. ويشغل هذا الجانب بالنسبة إلينا في الجمهورية الدومينيكية حيزاً أساسياً، إذ أننا نعمل جاهدين على سد الفجوة بين الجنسين على جميع الأصعدة. وتصل نسبة مشاركة النساء في الاقتصاد حالياً إلى 31.2 في المائة، مما يجعلنا في المركز الثاني ضمن أمريكا اللاتينية والكاريبي من حيث حجم مشاركة النساء في الإنتاج الزراعي.

وبشكل مماثل، من الضروري لبلادنا أن تجتذب الشباب للعمل في الأراضي، وتحقيق تعاقب سليم للأجيال. ونعمل كذلك على إدراج تكنولوجيات جديدة وتدريب الأخصائيين الزراعيين في المجالات الإنتاجية الرئيسية في البلاد. ونفتح، في الوقت ذاته، المجال في بقية المناطق الريفية أمام الابتكار، واستخدام أحدث التكنولوجيات الوراثية، ونظم الري الجديدة، والنظام

العالمي لتحديد المواقع في مجال تنبؤات الأرصاد الجوية ومعلومات الأسواق. وابتداءً من العام الماضي، وضعنا نظام إنذار مبكر للتصدي لكوارث الطقس، وهو يغطي حالياً المناطق الشمالية الغربية من البلاد، ولكنه سيتوسع قريباً ليغطي كامل البلاد.

وبالنسبة لبلد يتعرض سنوياً للأعصاير مثل الجمهورية الدومينيكية، يعدّ الوصول إلى مثل هذه المعلومات الكفيلة بالتنبؤ بالكوارث أمراً بالغ الأهمية. علاوة على ذلك، وبالاستناد إلى هذا الأساس، سندمج نماذج مختلفة من الذكاء الصناعي للحصول على معلومات حول الآفات، والتحكم بالحصاد، ونظم الري.

وأود أن أشير إلى دور مهمة تحقيق التنمية الريفية الشاملة في توعيتنا بمدى أهمية حماية البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وبدافع من ذلك الوعي أطلقنا ما وصفه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بأنه أكثر المشروعات طموحاً في أمريكا الوسطى والكاريبي، حيث باشرنا منذ بعض الوقت بنظام يتم من خلاله الحصول على الخدمات البيئية المدفوعة ضمن سبعة مشاريع ضخمة في المناطق المتوسطة والعليا من جنوب البلاد حيث تسجل معدلات فقر عالية. ونعيد تشجير آلاف الأكرات من الأراضي بزراعة أشجار البن والأفوكادو، بالإضافة إلى المحاصيل التقليدية. ولا يساعد ذلك على تحسين الغطاء النباتي وإنتاج المياه في المنطقة، بل يوفر أيضاً بدائل اقتصادية لصغار المزارعين من أعضاء التعاونيات.

نحن واثقون ومقتنعون بأن الزراعة المستدامة والمنسجمة مع البيئة تعد بمثابة حليف يساعدنا في تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة، والقضاء على الجوع والفقر، والعناية بصحة السكان ورفاههم، وضمان التنمية المسؤولة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إن أثبتنا قدرتنا على توفير الغذاء المناسب بأسعار يسيرة. وقد بدأت جميع تلك الجهود تأتي بثمارها، مما يسمح لنا بالتفاؤل.

تعتبر الجمهورية الدومينيكية واحدة من أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية تراجعت فيها مستويات الجوع خلال السنوات الثلاث الماضية. في عام 2012، كانت نسبة 40 في المائة من سكان الجمهورية الدومينيكية يعيشون في حالة من الفقر، وقد تناقصت هذه النسبة إلى 23 في المائة في عام 2018. ومن ضمن هذه الفئة، كانت نسبة 10 في المائة تعيش في حالة من الفقر المدقع، غير أن هذه النسبة تراجعت لتصل في العام الماضي إلى 2.9 في المائة. ولكن الأمر الأهم تمثّل في النتائج التي تم تحقيقها في الجمهورية الدومينيكية على صعيد الحد من الفقر الريفي. في عام 2012، عاش حوالي 50 في المائة من السكان الريفيين في حالة من الفقر، وتناقصت هذه النسبة لتصل في عام 2018 إلى 25.5 في المائة. أي أننا نجحنا خلال ست سنوات في تخفيضها بحوالي 24.4 نقطة مئوية، مما يعادل 4 نقط مئوية سنوياً. ويعني هذا أن بلادنا ساعدت بين عامي 2012 و2018 أكثر من 000 500 1 شخص على الإفلات من براثن الفقر.

لقد اقتربنا من تحقيق الاكتفاء الذاتي على صعيد احتياجاتنا من الأغذية، ونزيد كل عام من حجم صادراتنا وقيمتها، كما تتحسن كل عام جاهزيتنا لتلبية الاحتياجات المتزايدة ومتطلبات الأغذية في القطاع السياحي، حيث زار الجمهورية الدومينيكية العام المنصرم حوالي 7.5 مليون سائح. إن الأرقام تدل على حسن اختيارنا لمسارنا، وعلى الفوائد التي يعود بها دعم القطاع الريفي في جميع أنحاء البلاد، سواءً كان ذلك على صعيد أرقام الاقتصاد الكلي أو على مستوى عدد الوجبات اليومية للسكان. وبفضل جهود المزارعين ومربي الحيوانات في بلادنا، والذين قدموا دعمهم لجميع مبادراتنا وتحولوا من مزارعي كفاف إلى رواد أعمال زراعية يطمحون بالانطلاق نحو الأسواق العالمية، يسعدنا القول بتواضع أننا نغيّر المناطق الريفية في الجمهورية الدومينيكية بصورة جذرية.

إننا نرى القلق يختفي من وجوه الناس ليحل محله الأمل، ونرى الابتسامات والتفاؤل وقد حلت محل الشك. وأعتقد أن هذه الطريقة ستسمح لبلادنا ببناء قطاع زراعي صناعي قادر على الازدهار واستيعاب الآلاف من الأشخاص وتلبية احتياجاتهم داخل البلاد وخارجها.

هذا هو التحدي الذي تصدينا له خلال هذه السنوات، وسنواصل العمل في هذا المجال بحيث نزيد كل عام، وكل يوم، من قدراتنا التنافسية. كلي أمل أن تكون كلمتي مصدر إلهام لكم، ونحن على أتم الاستعداد لمشاركتكم أي معلومات إضافية، ولاستقبالكم إن رغبتم بزيارة بلادنا للتعرف بشكل أعمق على بعض هذه المشروعات بصورة مباشرة. أتمنى أن تنضموا إلينا.

أخيراً، أود أن أشكر منظمي هذا الحدث على اللوحة المعلقة في الخلف. هذه اللوحة تذكرني بطفولتي لأن ذلك الرجل في اللوحة لا زال مطبوعاً في مخيلتي منذ كنت صغيراً. شكراً لكم.